



متابعة لصيقة لأعمال البناء

## مصر تواجه البناء العشوائي وفساد البلديات بسلاح الرقمنة

### مراقبة المخالفات عبر الأقمار الصناعية وخرائط رقمية لتتبع حركة التشييد

موازنة العام المالي الحالي نحو 95 مليون دولار.

أكد محمد سعيد رئيس شعبة البرمجيات بجمعية اتصال لتكنولوجيا المعلومات، أن لجوء مصر إلى الرقمنة لرصد مخالفات البناء خطوة تأخرت كثيرا.

وأوضح لـ "العرب" أن الرقمنة ساهمت في ازدهار الرقابة بمختلف دول العالم، لأن تكنولوجيا تحديد المواقع من أهم الأدوات المستخدمة عالميا، وانتشرت بسرعة كبيرة السنوات الماضية، تقدرتها الفائقة على كشف مخالفات البناء ومعالجة الفساد.

وقامت وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية بتخفيض قيمة مقابل التصالح في مخالفات البناء للنشاط السكني بالمدن الجديدة لتخفيف العبء على المواطنين، وتشجيعهم على التصالح وتحفيزهم على تقنين أوضاعهم وضبط العمران.

ووصلت نسب التخفيض لقيم مقابل التصالح في مخالفات البناء للنشاط السكني بالمدن الجديدة في شرق القاهرة لنحو 15 و20 في المئة، أما في غرب القاهرة فوصلت لنحو 15 في المئة، و20 في المئة بمدن 6 أكتوبر، وأكتوبر الجديدة، وحدائق أكتوبر، ونحو 25 في المئة بمدينة سفنكس الجديدة.

ويرسخ المركز الجديد لدولة القانون ومحاسبة الفاسدين، ويعزز تأسيسه من فعالية الرقابة اللحظية ومواجهة التعديات التي تتم على أملاك الدولة.

وتعكف القاهرة على تطبيق منظومة جديدة يتم إطلاقها الفترة المقبلة تستهدف حصر الثروة العقارية من خلال إصدار رقم قومي لكل وحدة عقارية، بما يضمن عدم تداول وحدات أي عقار دون شهادة الرقم القومي الخاصة به، الأمر الذي يعزز من حصر الثروة العقارية بشكل دقيق.

وتتمثل أهمية هذه الخطوة في حصر الوحدات العقارية، ويمكن من خلال الرقم القومي الجديد تتبع عمليات انتقال ملكية الوحدات وحركات بيعها، وهي أحد الأساليب التي تضمن متابعة حركة التصرفات المرتبطة بالثروة العقارية وتسهم في حفظ الملكيات وتأمين المواطنين من عمليات النصب والاحتيال.

وتسبب غياب الرقابة في تفاقم الأزمات، حيث فقدت مصر على مدار الأربعة عقود الماضية نحو 400 ألف فدان من أجود الأراضي الزراعية، منها 90 ألفا خلال الفترة من عام 2011 حتى العام الحالي في منطقة الدلتا ووادي النيل.

وتبني مصر أملا كبيرا على الجهاز الجديد في الحفاظ على الرقعة الزراعية التي تآكلت وتسببت في تراجع الإنتاج الزراعي أملا في الاتجاه لسد الفجوة الغذائية قريبا.

لجأت الحكومة المصرية للحلول الرقمية لمواجهة فساد البلديات، الذي تسبب في نشر فوضى البناء العشوائي داخل المدن، ووجود نقاط سكنية خطيرة على تخومها، وقضى على أكثر من 400 ألف فدان من الأراضي الزراعية في دلتا النيل.

ومن خلالها يتم إصدار تقارير عن هذه المتغيرات المكانية بشكل دوري للمحافظات، لحماية الرقعة الزراعية ووقف التعدي على الأراضي، ومتابعة النمو العمراني العشوائي.

ويضم المركز وحدة مختصة بإنشاء بيانات ومعلومات موحدة ودقيقة تساعد متخذ القرار لتوجيه قرارات التنمية نحو الأماكن الأكثر احتياجا، وتعتمد الوحدة على منصة معلومات تحقق التكامل بين بيانات الجهات الحكومية مع خرائط الأساس.

وتشمل الوحدة الرابعة تحليل البيانات المكانية التي تختص بمتابعة تنفيذ المشروعات القومية، والتنسيق مع الجهات المختصة لتطوير تحليلات قطاعية ذات صلة بالمحاصيل الزراعية والمياه والطاقة واستغلال الموارد الطبيعية وغيرها.

ويمكن من خلال المركز الجديد توجيه المواصفات المستخدمة في إنشاء ونشر البيانات المكانية، وحماية الحقوق والامتيازات المعلوماتية المرتبطة بالأمان، لذا يعتمد المركز على بناء وإتاحة بنية معلوماتية مكانية متكاملة باستخدام التقنيات المتطورة في مجال الأقمار الصناعية وتطبيقاتها، واستخدام التصوير الجوي لإنتاج خرائط الأساس الموحدة للدولة.

ويسهم المركز في إعداد خرائط رقمية قادرة على رصد المتغيرات المكانية في منظومة البناء، ومتابعة المشروعات القومية مكانيا والتحليلات القطاعية المختلفة وتوزيع الخدمات.

وتسببت فوضى العشوائيات على مدى عقود في تدهور البنية الأساسية للبلاد نتيجة التوسعات العمرانية غير المدروسة، وظهرت تداعيات المشكلة عندما ضربت عاصفة ما يسمى بـ"التنين" مصر خلال العام الماضي، وأدت إلى غرق القاهرة بالأمطار وبعض التجمعات الجديدة فيها.

ويتكون المركز الجديد من أربع وحدات مركزية، أبرزها وحدة إتاحة التصوير الفضائي باستخدام تكنولوجيا الأقمار الصناعية للجهات الحكومية المتخصصة والتي تحد من تكرار عملية الإنفاق الحكومي.

علاوة على وحدة المتغيرات المكانية التي تهتم بمتغيرات البناء بالدولة

وإدارة حزام طه، عضو غرفة التطوير العقاري، إن شركات العقارات طلبت كثيرا بتدشين مركز لرصد مخالفات البناء، فمن أهم مزاياه اتجاه الشركات إلى تسجيل العقارات، ويعزز المركز الوطني للبنية المعلوماتية القضاء على المخالفات.

وأضاف لـ "العرب" أن الفوائد التي تضاف للمركز الجديد، هي منع جرائم غسل الأموال التي تصعد قطاع العقارات، في ظل اعتماده على التعاملات النقدية بمصر.

ومن المقرر استئناف حركة البناء في المدن خلال فترة الانتقالية تمتد لنحو 6 أشهر تضع خلالها وزارة الإسكان الإطار الفني والقانوني الجديد لاشتراطات البناء، متضمنا الارتفاعات ونسب البناء والتنسيق الحضاري والتصميمات المعتمدة.

وأدى تأخر البلاد في مواجهة عشوائيات البناء إلى تصاعد فاتورة الإصلاح، حيث يتطلب تشغيل وصيانة شبكة الصرف الصحي والمياه نحو 255 مليون دولار سنويا، فيما تخصص

لجأت الحكومة المصرية للحلول الرقمية لمواجهة فساد البلديات، الذي تسبب في نشر فوضى البناء العشوائي داخل المدن، ووجود نقاط سكنية خطيرة على تخومها، وقضى على أكثر من 400 ألف فدان من الأراضي الزراعية في دلتا النيل.

ومن خلالها يتم إصدار تقارير عن هذه المتغيرات المكانية بشكل دوري للمحافظات، لحماية الرقعة الزراعية ووقف التعدي على الأراضي، ومتابعة النمو العمراني العشوائي.

ويضم المركز وحدة مختصة بإنشاء بيانات ومعلومات موحدة ودقيقة تساعد متخذ القرار لتوجيه قرارات التنمية نحو الأماكن الأكثر احتياجا، وتعتمد الوحدة على منصة معلومات تحقق التكامل بين بيانات الجهات الحكومية مع خرائط الأساس.

وتشمل الوحدة الرابعة تحليل البيانات المكانية التي تختص بمتابعة تنفيذ المشروعات القومية، والتنسيق مع الجهات المختصة لتطوير تحليلات قطاعية ذات صلة بالمحاصيل الزراعية والمياه والطاقة واستغلال الموارد الطبيعية وغيرها.

ويمكن من خلال المركز الجديد توجيه المواصفات المستخدمة في إنشاء ونشر البيانات المكانية، وحماية الحقوق والامتيازات المعلوماتية المرتبطة بالأمان، لذا يعتمد المركز على بناء وإتاحة بنية معلوماتية مكانية متكاملة باستخدام التقنيات المتطورة في مجال الأقمار الصناعية وتطبيقاتها، واستخدام التصوير الجوي لإنتاج خرائط الأساس الموحدة للدولة.

ويسهم المركز في إعداد خرائط رقمية قادرة على رصد المتغيرات المكانية في منظومة البناء، ومتابعة المشروعات القومية مكانيا والتحليلات القطاعية المختلفة وتوزيع الخدمات.

وتسببت فوضى العشوائيات على مدى عقود في تدهور البنية الأساسية للبلاد نتيجة التوسعات العمرانية غير المدروسة، وظهرت تداعيات المشكلة عندما ضربت عاصفة ما يسمى بـ"التنين" مصر خلال العام الماضي، وأدت إلى غرق القاهرة بالأمطار وبعض التجمعات الجديدة فيها.

ويتكون المركز الجديد من أربع وحدات مركزية، أبرزها وحدة إتاحة التصوير الفضائي باستخدام تكنولوجيا الأقمار الصناعية للجهات الحكومية المتخصصة والتي تحد من تكرار عملية الإنفاق الحكومي.

علاوة على وحدة المتغيرات المكانية التي تهتم بمتغيرات البناء بالدولة

وإدارة حزام طه، عضو غرفة التطوير العقاري، إن شركات العقارات طلبت كثيرا بتدشين مركز لرصد مخالفات البناء، فمن أهم مزاياه اتجاه الشركات إلى تسجيل العقارات، ويعزز المركز الوطني للبنية المعلوماتية القضاء على المخالفات.

وأضاف لـ "العرب" أن الفوائد التي تضاف للمركز الجديد، هي منع جرائم غسل الأموال التي تصعد قطاع العقارات، في ظل اعتماده على التعاملات النقدية بمصر.

ومن المقرر استئناف حركة البناء في المدن خلال فترة الانتقالية تمتد لنحو 6 أشهر تضع خلالها وزارة الإسكان الإطار الفني والقانوني الجديد لاشتراطات البناء، متضمنا الارتفاعات ونسب البناء والتنسيق الحضاري والتصميمات المعتمدة.

وأدى تأخر البلاد في مواجهة عشوائيات البناء إلى تصاعد فاتورة الإصلاح، حيث يتطلب تشغيل وصيانة شبكة الصرف الصحي والمياه نحو 255 مليون دولار سنويا، فيما تخصص

## أزمة الطيران الجوي تؤجل خطط تجديد الأسطول في الجزائر

### أزمة السيولة وارتفاع مخصصات الرواتب يقوضان النشاط

أدت أزمة السيولة وانحسار التمويلات التي تعانيها شركة الخطوط الجوية الجزائرية إلى مراجعة مخطط التنمية وبرامج تجديد الأسطول التي طال انتظارها حيث تسبب كل من جائحة كورونا وانهايار الطلب العالمي على السفر في تقويض نشاط القطاع فضلا عن معضلة ارتفاع مخصصات الرواتب.

وأشار الرئيس المدير العام إلى احتمال تعرض الشركة إلى المزيد من الخسائر في حالة استمرار الأزمة وهو ما سيشكل عائقا كبيرا أمام تطوير الاستثمارات الشركة.

لكن بخوش أبدى تفاؤله بتحقيق بعض التحسن لإسيما بعد اتخاذ السلطات العمومية قرار استئناف الرحلات الداخلية، مضيفا بأن هذا القرار كان فرصة للشركة لافتتاح خطوط داخلية جديدة ابتداء من الأحد المقبل وذلك نحو ثلاثة مدن وهي مشرية وتيارت والبيض.

وفي هذا السياق أكد المسؤول أن الشركة اتخذت كافة الاحتياطات اللازمة من أجل ضمان أمن وصحة وسلامة المسافرين.

وفي ما يخص الرحلات الدولية من وإلى الجزائر أوضح أنها ستبقى مخصصة لإجلاء المواطنين العالقين خارج الوطن فقط وعليه فإن "الرحلات التجارية ستبقى معلقة إلى إشعار آخر".

وعلى الصعيد الاجتماعي، أشاد بخوش بجهود الشركة الرامية للحفاظ على موظفيها أثناء مواجهة الأزمة، حيث تم تفادي تسريح العمالة من خلال تطبيق مخطط اجتماعي محكم.

وخلال الاجتماع قال المدير العام لطار الجزائر الدولي طاهر علاش أن الآثار التي خلفتها الأزمة على هذه المنشأة قوية.

ووصف عودة النشاط الجوي بـ"الانطلاقة التدريجية"، وذلك في انتظار تحسن الوضع الصحي في الجزائر والعالم بما يسمح برفع المنع المطبق حاليا على الرحلات الخارجية كونها تعود بفائدة أكبر على المطار.

وأضاف بخوش أن "هذه العملية التي وافقت عليها الحكومة في 2018" باتت معلقة بسبب التطورات الأخيرة".

وحول فتح خطوط دولية جديدة لفت الرئيس المدير العام إلى أن فتح خط جديد يتطلب دراسات اقتصادية معمقة وبالتالي فإن "الخطوط المفتوحة ستبقى الخطوط التي تسجل تنافسا قويا كما هو حال مع وجهتي فرنسا وتركيا".

وبخصوص آثار الجائحة على الشركة وصف بخوش الوضعية الحالية لشركة الخطوط الجوية الجزائرية بالصعبة حيث أنها تكبدت خسارة تقارب 40 مليار دينار (حوالي 0.31 مليار دولار) منذ تعليق الرحلات التجارية في إطار التدابير الوقائية ضد الوباء.

وأشار الرئيس المدير العام إلى احتمال تعرض الشركة إلى المزيد من الخسائر في حالة استمرار الأزمة وهو ما سيشكل عائقا كبيرا أمام تطوير الاستثمارات الشركة.

لكن بخوش أبدى تفاؤله بتحقيق بعض التحسن لإسيما بعد اتخاذ السلطات العمومية قرار استئناف الرحلات الداخلية، مضيفا بأن هذا القرار كان فرصة للشركة لافتتاح خطوط داخلية جديدة ابتداء من الأحد المقبل وذلك نحو ثلاثة مدن وهي مشرية وتيارت والبيض.

وفي هذا السياق أكد المسؤول أن الشركة اتخذت كافة الاحتياطات اللازمة من أجل ضمان أمن وصحة وسلامة المسافرين.

وفي ما يخص الرحلات الدولية من وإلى الجزائر أوضح أنها ستبقى مخصصة لإجلاء المواطنين العالقين خارج الوطن فقط وعليه فإن "الرحلات التجارية ستبقى معلقة إلى إشعار آخر".

وعلى الصعيد الاجتماعي، أشاد بخوش بجهود الشركة الرامية للحفاظ على موظفيها أثناء مواجهة الأزمة، حيث تم تفادي تسريح العمالة من خلال تطبيق مخطط اجتماعي محكم.

وخلال الاجتماع قال المدير العام لطار الجزائر الدولي طاهر علاش أن الآثار التي خلفتها الأزمة على هذه المنشأة قوية.

ووصف عودة النشاط الجوي بـ"الانطلاقة التدريجية"، وذلك في انتظار تحسن الوضع الصحي في الجزائر والعالم بما يسمح برفع المنع المطبق حاليا على الرحلات الخارجية كونها تعود بفائدة أكبر على المطار.

وأضاف بخوش أن "هذه العملية التي وافقت عليها الحكومة في 2018" باتت معلقة بسبب التطورات الأخيرة".

وحول فتح خطوط دولية جديدة لفت الرئيس المدير العام إلى أن فتح خط جديد يتطلب دراسات اقتصادية معمقة وبالتالي فإن "الخطوط المفتوحة ستبقى الخطوط التي تسجل تنافسا قويا كما هو حال مع وجهتي فرنسا وتركيا".

وبخصوص آثار الجائحة على الشركة وصف بخوش الوضعية الحالية لشركة الخطوط الجوية الجزائرية بالصعبة حيث أنها تكبدت خسارة تقارب 40 مليار دينار (حوالي 0.31 مليار دولار) منذ تعليق الرحلات التجارية في إطار التدابير الوقائية ضد الوباء.



بخوش علاش

برنامج تجديد أسطول الشركة معلق بسبب تداعيات كورونا

وأضاف بخوش أن "هذه العملية التي وافقت عليها الحكومة في 2018" باتت معلقة بسبب التطورات الأخيرة".

وحول فتح خطوط دولية جديدة لفت الرئيس المدير العام إلى أن فتح خط جديد يتطلب دراسات اقتصادية معمقة وبالتالي فإن "الخطوط المفتوحة ستبقى الخطوط التي تسجل تنافسا قويا كما هو حال مع وجهتي فرنسا وتركيا".

وبخصوص آثار الجائحة على الشركة وصف بخوش الوضعية الحالية لشركة الخطوط الجوية الجزائرية بالصعبة حيث أنها تكبدت خسارة تقارب 40 مليار دينار (حوالي 0.31 مليار دولار) منذ تعليق الرحلات التجارية في إطار التدابير الوقائية ضد الوباء.

## كورونا يقود القطاع الخاص في الإمارات إلى التراجع

في مجموعة "أي.تش.أس" ماركت، إن القطاع غير النفطي في الإمارات يواصل معاناته من ضعف الطلب حسب ما ورد في التقرير.

وأشار أوبن إلى أنه "على الرغم من تعافي القطاع غير النفطي جزئيا خلال فصل الصيف، إلا أنه لا يزال أضعف بكثير مما كان عليه قبل جائحة كوفيد - 19".

وكان مؤشر مديري المشتريات الخاص في الإمارات قد انخفض في أغسطس الماضي إلى 49.4 نقطة من 50.8 نقطة في شهر الذي سبقه.

ويعد ذلك أول انكماش شهري للقطاع الخاص الإماراتي منذ مايو، بسبب خفض قياسي للوظائف، مما بدد النمو الذي تحقق في الشهرين السابقين بعد تخفيف إجراءات العزل العام لمكافحة فيروس كوفيد - 19.

وأفاد التقرير حينها بأن أسعار الإنتاج سجلت أقل مستوى منذ ديسمبر الماضي مما دعم الطلب، حيث تحاول الشركات تعزيز المبيعات التي فقدتها خلال فترة العزل العام في وقت سابق من العام الحالي.

كما انخفض المؤشر الفرعي للتوظيف بالإمارات إلى 41.5 في أغسطس من 47.5 في يوليو في انخفاض قياسي سجله المسح الذي بدأ قبل 11 عاما.

ورغم هذه الأرقام فإن المؤشرات تتزايد عن أن نمو القطاع غير النفطي في الإمارات سيستد نحو تصاعديا باتجاه بلوغ الأهداف التي رسمتها الحكومة والمتعلقة بترسيخ أرضية صلبة للنمو المستدام.

ويؤكد خبراء على تفرّد نموذج الإمارات في التنوع الاقتصادي مقارنة مع اقتصادات جاراتها النفطية في المنطقة، والذي يسير بثبات دون قلق من تقلبات أسعار النفط.

وأظهرت البيانات استمرار انخفاض النشاط للقطاع الخاص منذ مايو، إذ واصلت الشركات معاناتها في ظل ظروف السوق الضعيفة وأعداد الزبائن المنخفضة عما كانت عليه قبل جائحة كورونا.

وأضافت المؤسسة في تقرير أن تدهور أحوال الاقتصاد غير المنتج للنفط مرة أخرى، جاء بسبب تراجع الإنتاج وانخفاض أعداد القوى العاملة بآبأ معدل في تسعة أشهر.

واستقرت قراءة مؤشر مديري المشتريات في الإمارات خلال الشهر الماضي في نطاق الانكماش عند النقطة 49.5، دون تغيير عن الشهر الذي سبقه.

وبمعنى انخفاض للمؤشر، الذي يقاس أداء القطاع الخاص غير النفطي عند مستوى 50 نقطة، وجود انكماش في حين أن تخليه هذا المستوى يشير إلى التوسع.

وبحسب التقرير فقد تحولت التوقعات المستقبلية إلى سلبية للمرة الأولى على الإطلاق منذ بدء الدراسة في أبريل 2012.

وحسب التقرير فقد شهدت المنطقة صرامة في أوروبا، حيث شهدت المنطقة موجة ثانية من حالات كوفيد - 19.

وقال ديفيد أوبن، الباحث الاقتصادي

في تقريره

في تقريره

في تقريره

في تقريره

في مجموعة "أي.تش.أس" ماركت، إن القطاع غير النفطي في الإمارات يواصل معاناته من ضعف الطلب حسب ما ورد في التقرير.

وأشار أوبن إلى أنه "على الرغم من تعافي القطاع غير النفطي جزئيا خلال فصل الصيف، إلا أنه لا يزال أضعف بكثير مما كان عليه قبل جائحة كوفيد - 19".

وكان مؤشر مديري المشتريات الخاص في الإمارات قد انخفض في أغسطس الماضي إلى 49.4 نقطة من 50.8 نقطة في شهر الذي سبقه.

ويعد ذلك أول انكماش شهري للقطاع الخاص الإماراتي منذ مايو، بسبب خفض قياسي للوظائف، مما بدد النمو الذي تحقق في الشهرين السابقين بعد تخفيف إجراءات العزل العام لمكافحة فيروس كوفيد - 19.

وأفاد التقرير حينها بأن أسعار الإنتاج سجلت أقل مستوى منذ ديسمبر الماضي مما دعم الطلب، حيث تحاول الشركات تعزيز المبيعات التي فقدتها خلال فترة العزل العام في وقت سابق من العام الحالي.

كما انخفض المؤشر الفرعي للتوظيف بالإمارات إلى 41.5 في أغسطس من 47.5 في يوليو في انخفاض قياسي سجله المسح الذي بدأ قبل 11 عاما.

ورغم هذه الأرقام فإن المؤشرات تتزايد عن أن نمو القطاع غير النفطي في الإمارات سيستد نحو تصاعديا باتجاه بلوغ الأهداف التي رسمتها الحكومة والمتعلقة بترسيخ أرضية صلبة للنمو المستدام.

ويؤكد خبراء على تفرّد نموذج الإمارات في التنوع الاقتصادي مقارنة مع اقتصادات جاراتها النفطية في المنطقة، والذي يسير بثبات دون قلق من تقلبات أسعار النفط.

في تقريره

في تقريره

في تقريره



كورونا يضعف الطلب